كـــــــلام آخـــــــر

حسرات من مناقب المفسدين !

■ يوسف المحمداوي

كانت امهاتنا حين تحاول اغراءنا بالنوم تبحث في ذاكرتها عن حكايات مهيبة بقدسيتها، وتفرضها بالود على براءتنا ، من اجل ان نخلد للنوم الجماعي لتتشابك وتتغازل انفاسنا واحلامنا على وساداته ،معتقدات ان حكاياتهن ستلهمنا شجاعة وتمنحنا صبرا،في زمن الحلم فيه جبن ،والتأني حماقة ،والتوجس غباء.

كبرنا وكبرت معنا معلقاتهن شأنها شأن ما علق بثياب الحاضر لذكريات أمس المتخم بمواويل نوح فرضته علينا دساتير الولادة لا الإرادة.

ومرت عقود وما يزال ذلك المشهد يتكرر في مسرحيات واقعنا،ابطالها تابوات تقنعت التخلف دراية،عقول تبرقعت بقصص وهمية وهبتها القدسية والألفة بالضد من الشريعة والتشريع،لضمان خسارتنا وربحهم ،واندثارنا وبقائهم.

وللأسف البعض منا سور نفسه وسار بتلك الخزعبلات غير آبه بما يدور حوله ،مؤمنا بالمثل الشعبي الساذج الذي يقول(ذبها براس عالم واطلع منها سالم)،ولا من ادعى العلم عليه بعالم ،ولأسلامته معه مصونة او مضمونة النهاية لأنه في واد والكرة الارضية كلها في واد آخر.

وما يبرهن ما ذهبت اليه أدلة حدثت وتحدث يوميا في خصوصيات وعموميات الوطن،هذا الذي دارت به اول عجلات الحضارة وعلم الانسانية أبجدية الحرف،وفيه الآن من يحاول وبذريعة الدين ، والدين منه براء ان يبقي شعبنا تحت خيمة الجهل مستغلا أزماتهم ومحنهم وعواطفهم ليسيرهم بسبل الغفلة والجهالة والضياع.

ومثال ذلك،ان احد الموظفين الشرفاء وما أحوجنا لهم هذه الايام، اكتشف وجود حالات فساد مالي واداري وصفقات مريبة داخل دائرته تطال حتى مديره ،فوثقها وذهب بها مباشرة الى المحافظ من دون ان يخبر حتى زوجته بالأمر، وبالفعل استطاع بعد متاعب الروتين ان يقابل السيد المحافظ،وعرض عليه الحالة بالأدلة الدامغة،اخذ المحافظ منه الاوراق وهو يقول له:بارك الله فيك،أذهب لك قصر في الجنة! أما هؤلاء اللصوص دعهم (شوف شراح اسوي بيهم الزهرة)!!!،ويقصد سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء (ع) بنت الرسول العظيم(ص)، فما دخل الزهراء بهؤلاء اللصوص ؟ومن جعله ناطقا باسم زوجة الإمام علي(ع) الذي خاطب اهل الكوفة قبل ان يدخل بيت خلافته(هذه رحلي وهذه أسمالي،اتيت بها من اهلي ،ان خرجت بغيرها منكم، فأنا خائن)،وهنا نسأل هل سيأتي الموظف بعد ما حصل على قصر في الجنة! بملفات فساد اخرى ليحظى بقصر آخر! وهو الذي لا يمتلك شبرا في دنياه؟ ام يواكب الذين ستحاسبهم الزهراء(ع) ويسكت شكوى زوجته من نقمة الايجار؟.

وغصة اوقصة اخرى لإمام أحد المساجد أوكله احد التجار من فعلة الخير بتوزيع مجموعة من المبردات على العوائل المتعففة ،وقام الرجل بمنح اغلبها!،وصادف ان جاءته أرملة من خارج مجموعة "الأقرباء أولى بالمعروف"!،وطلبت منه ان يسعفها بمبردة تقيها وأطفالها حرارة القيظ ،فرد عليها:ان شاء الله بالمرات المقبلة،ولكنها ألحت عليه بالسؤال شاكية حال عائلتها،فأجابها بغضب وهو يهم بصعود سيارته الفارهة:اصبري يا أمرأة وتذكري سيدتنا عائشة لم تمتلك مبردة وهي زوجة سيد المرسلين!.

فما كان منها الا ان ترد عليه بلوعة وغضب: وتذكر يا شيخنا حبيبنا المصطفى (ص) لم يمتلك سيارة (عنده بس ناقة تروحلها فدوة انت وسيارتك)!!! ؟؟؟.

آه يا سيدتي ما أبلغ ردك وما أشجاه،ويالبؤس رده وضحالة حجته، ،فأخرجي انت واولادك على من تزين برداء التقوى الى ساحات التظاهر واريهم بشجاعة المتعففة حجم جبنهم وفسادهم،واقولها لك ولكل المظلومين من سكنة اشباه المدن وقاطني بيوت الطين والصفيح ،ان مراجعنا العظام وسادتنا الكرام لم يحرموا بل حللوا التظاهر ضد الظلم والفساد،وما هي الا اشاعات للمفسدين.

وليتذكر الجميع ان تظاهرات الجمعة ليست تونسية ولا مصرية،انها عراقية المنشأ شرعها وسنها الشعب العراقي بوجه الطاغية هدام .يقول احد المفكرين الذي رفض ذكر اسمه:

حبل الخميس بجمعة ستهز عرش الفاسدين
فاخرج لها يا ابن العراق بحق سيدنا الحسين

مساع لاعتبار تجفيف الأهوار جريمة إبادة جماعية

مجلس ذي قار يؤكد استمرار إجراءات استجواب مدراء الدوائر

□ الناصرية / حسين العامل

مشهد واضح لانسحار المياه في منطقة الاهوار

أكد رئيس الدائرة القانونية في مجلس محافظة ذي قار استمرار اجراءات استجواب مدراء الدوائر في المحافظة وذلك على خلفية التظاهرات المطلبية التي شهدتها محافظة ذي قار مؤخرا .

واوضح مظفر الشمري للمدى : ان اجراءات التقييم والاستجواب لمدراء الدوائر الحكومية العاملة في المحافظة مازالت مستمرة مشيرا الى ان عملية الاستجواب تتم عبر عدة مراحل تبدأ بمساءلة المدير المعني أمام الهيئة العامة لمجلس المحافظة ومطابقة الاجوبة مع المعلومات المتوفرة ودراستها وتقييمها من قبل لجان قانونية وفنية ومن ثم يعاد طرحها مع رأي اللجان المذكورة على الهيئة العامة لاتخاذ القرار المناسب بصددها .

ولم يستبعد رئيس الدائرة القانونية اصدار قرارات بإقالة عدد من المدراء المتلكئين او الذين يثبت ضعف ادائهم الاداري او تورطهم وتورط دوائرهم بعمليات فساد اداري او مالي .

وكان مجلس محافظة ذي قار قد قرر في وقت سابق من الشهر الجاري مراجعة اداء جميع الدوائر الحكومية العاملة في المحافظة وتقييم ادائها واستجواب مدرائها في حال اقتضت الضرورة وذلك على خلفية التظاهرات الجماهيرية التي انطلقت خلال الاسابيع الماضية.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الهادي موحان السعداوي خلال ترؤسه اجتماع دوري لمجلس المحافظة عقد مؤخرا وحضرته المدى :

كلفنا كل لجنة من لجان مجلس المحافظة بمتابعة ملف الدوائر التي هي مسؤولة عنها وتقييم ادائها واعداد دراسة لغرض عرضها على الهيئة العامة للمجلس الذي سيقوم بدوره بتقييم الاداء في ضوء الدراسة المذكورة .واضاف وفي حال وجود تقصير واضح سيتم استدعاء المدير المعني واستجوابه . ولم يستبعد السعداوي اقالة المدير المقصر او المتلكئ في الاداء الاداري . مؤكدا أن جميع اعضاء مجلس المحافظة مع فكرة الاستجواب ومحاسبة المقصر.

فيما شدد عدد آخر من اعضاء مجلس محافظة على اهمية استجواب مدراء الدوائر وباسرع ما يمكن اذ قال قال رئيس اللجنة الزراعية في مجلس ذي قار كريم يوسف الجابري:

إن الشارع الآن يريد منا حلولا سريعة وواضحة وينبغي استجواب جميع رؤساء الدوائر وذلك لوجود تقصير في عمل كل الدوائر مشددا على اهمية اشراك لجنة النزاهة في عملية الاستجواب كونها تحقق بعدد من ملفات الفساد في الدوائر المعنية منوها إلى إن المتظاهرين لم يتظاهروا في الشارع الا بعد إن عانوا من تلكؤ وتقصير الدوائر . لافتا إلى إن مجلس محافظة ذي قار لا يمكن إن يتحمل المسؤولية لوحده .

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت مؤخرا عدة تظاهرات مطلبية شاركت فيها شرائح مختلفة من السكان المحليين تطالب بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل للعاطلين وتامين مفردات الحصة التموينية واصلاح النظامين السياسي والاداري فضلا عن محاربة الفقر والفساد في المحافظة .

ومن سياق آخر أكدت وزارة حقوق الإنسان عملها على إصدار قرار دولي لاعتبار جريمة قمع الانتفاضة الشعبانية ، وتجفيف الاهوار ، وجريمة حلبجة ، كجرائم إبادة جماعية .

وقال محمد شياع السوداني في اجتماع مع أعضاء مجلس محافظة ذي قار خلال زيارته امس الاول ، : إن عمل الوزارة الأساسي هو تدوين جرائم النظام السباق التي ارتكبتها في حلبجة وقمع الانتفاضة الشعبانية وتجفيف الاهوار وإصدار قرار دولي بأنها جرائم إبادة جماعية .

وتابع ، انه تم مناقشة ملف المعتقلين والموقوفين وما يمر به النزلاء في السجون بالإضافة إلى التشديد على رفع مستوى التنسيق مع الحكومة المحلية في ذي قار .

من جانبه طرح نائب رئيس مجلس المحافظة عبد الهادي موحان السعداوي ملف السجناء السياسيين والشهداء وضحايا الحرب والمهجرين من رفحا ، فضلا عن الذين نزحوا منذ عام ١٩٩٠ من الكويت والقرارات المعطلة بحق هذه الشرائح .

إلى ذلك طالب رئيس لجنة رعاية المتضررين رزاق محيبس بتخويل مدراء فروع الدوائر صلاحيات أوسع في العمل لمعالجة ملفات المواطنين ، بالإضافة الى أهمية تفعيل قانون ٥ و ٢٠ لعام ٢٠٠٩ الخاص بتعويض متضرري جرائم النظام البائد وضحايا الإرهاب والعمليات الحربية وفتح فروع لحقوق الإنسان في الوحدات الإدارية .

فيما دعت رئيسة اللجنة الإعلامية دلال كامل برهان إلى إعلام المواطنين بان هناك لجنة شكلت في وزارة حقوق الانسان وفروعها لغرض استلام طلباتهم ممن ابعدوا من دولة الكويت " . ومن جهة ثانية زار وزير حقوق الإنسان سجن الناصرية الإصلاحي حيث أكد من هناك مطابقة السجن للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان . وقال السوداني حسب شبكة اخبار الناصرية انه يعمل ضمن توجه وزارته على القيام بزيارات ميدانية للسجون العراقية والوقوف على واقع احترام حقوق الإنسان فيها ، مؤكدا أن ذلك أصبح نهج عام لوزارته لا يقتصر على السجون بل يمتد إلى كافة القطاعات بما فيها قطاعات التعليم والخدمات والصحة والسكن .

وأشار السوداني إلى أن وزارته حريصة كل الحرص على متابعة ملف السجناء وان يخضع إلى إجراءات مهنية تتطابق مع الدستور وما نصت عليه القوانين العراقية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وأكد انه وجد إدارة سجن الناصرية الإصلاحي ناجحة في أداء مهامها ، حيث يدار السجن بما يطابق المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان . ولفت إلى إن السجن يحتوي على ورش للعمل تحتضن مواهب النزلاء وتطورها وتجعل منهم حرفيين في عدد من المهن التي قد تساعدهم في العمل لاحقا .

من جانبه قال عباس ناصر شمخي مدير السجن إن زيارة الوزير هي الأولى من نوعها للسجن ، مشيرا إلى إن الوزير طرح العديد من التوجيهات على منتسبي ومسؤولي السجن حيث ستأخذ جميعها بالحسبان .

ولفت إلى أن الوزير شدد على ضرورة احترام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها كون العراق احد الموقعين على المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا المجال .

ونقل عن الوزير إشادته بما موجود من ورش للنزلاء في السجن والتزام بالمعايير الدولية لاسيما وان العراق بات في مصاف الدول المتقدمة في مجال احترام حقوق الإنسان .

وكان السجن أحرز في وقت سابق ٤٧ درجة من أصل ٤٩ درجة ضمن المعايير الدولية لاحترام حقوق الإنسان في السجون وهو ما يسجل نحو ٩٦ ٪ من الدرجة الكلية متفوقا بذلك على العديد من سجون منطقة الشرق الأوسط .

ثلاثة وكلاء وزارات يناقشون مشكلات الخدمات في بابل

□ بابل / اقبال محمد

ناقش وكلاء وزارات الصحة والنقل والاسكان والاعمار مع الحكومة المحلية في محافظة بابل اهم الموضوعات التي تعيق عملية الاعمار والنهوض بالخدمات في المحافظة بحضور عدد من اعضاء البرلمان عن المحافظة فضلا عن مستشار نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات.

وتأتي الزيارة ضمن خطة الحكومة الاتحادية للاطلاع على مشكلات الخدمات والمشاريع في المحافظات والخاصة بالخطط الاستثمارية وتنمية الاقاليم من اجل اعداد دراسة وافية عن كل محافظة .

وقال رئيس مجلس بابل كاظم مجيد توما ان هذا المؤتمر يعد خطوة ناجحة باتجاه معالجة المشاكل بين الحكومة المحلية ودوائر المحافظة فيها والحكومة الاتحادية واصفا اللقاء بالجديد معتبرا انه سيسلط الضوء على اهم المشكلات والمعوقات في قطاعات الصحة والاسكان والنقل .

واكد ان المحافظة بحاجة الى الكثير من المشاريع في تلك القطاعات لان عدد نفوسها وصل الى اكثر من ١٨٠٠ الف نسمة وهي رابع محافظة في عدد السكان مشددا على ان بابل تحتاج الى مشاريع ستراتيجية كثيرة ومتنوعة وقد قدمنا مشروعا نعتبره الحل الامثل لتنفيذ تلك المشاريع وهو الاتفاق مع شركات اجنبية لتنفيذ المشاريع عن طريق الدفع الآجل .

فيما اكد ابراهيم الشوك الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان ان وزارته لديها ٤٣ مشروعا في بابل منها مشاريع مد الطرق الريفية ومشاريع اسكان ومختبرات انشائية ومبان عامة فيما اكدت عضو مجلس النواب زينب الطائي ان محافظة بابل تحتاج الى الكثير من الدعم وتخصيص مبالغ لتنفيذ مشاريع وان تبنى المشاريع بصيغ علمية مدروسة.

الى ذلك، اكد نقيب اطباء بابل صلاح الجنابي ان هناك خللا في دائرة صحة بابل بسبب غياب التخطيط وعدم الاستشارة وان هناك بعض المستشفيات في الاقضية والنواحي تغلق ابوابها الساعة الثانية عشرة ظهرا متمنيا ان تشرك النقابة في كل القضايا التي تهم الاطباء بهدف تسهيل مهمتهم لتقديم افضل الخدمات للمواطنين مؤكدا ان القانون الذي اصدره مجلس المحافظة حول العيادات الطبية الخاصة رفضته النقابة المركزية بسبب عدم تعاون او وجود جهة مشتركة بين النقابة والمجلس لتنفيذ فقرات هذا القانون.

من جانبه قال محافظ بابل محمد المسعودي ان هذه الزيارة جاءت استجابة لمطالب الجماهير مؤكدا ان الزيارة مفيدة للمحافظة كونها اوضحت الكثير من نقاط اللبس بين عمل الحكومة الاتحادية ودوائرها في المحافظة وبين عمل الحكومة المحلية .

واضاف ان النقاشات التي دارت في المؤتمر اثمر عن التوصل للكثير من الحلول الناجعة المتعلقة بتطوير الخدمات وتسريع تنفيذ المشاريع.

استعدادات لتشغيل الوحدة الأولى بمحطة الصدر خلال أيام

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الكهرباء أمس ، الاثنين، عن اتفاق بينها وشركة صانير الايرانية للصناعات الكهربائية على تشغيل الوحدة الاولى لمحطة الصدر الغازية بطاقة ١٦٠ ميكا واط خلال الايام القليلة المقبلة، مشيرة الى ان الوحدة الثانية ستشغل بعدها بايام.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان تلقت المدى نسخة منه امس الاول إن "وزير الكهرباء رعد شلال سعيد اتفق مع وفد شركة صانير الايرانية على تشغيل الوحدة الاولى لمحطة الصدر الغازية بطاقة ١٦٠ ميكا واط خلال الايام القليلة المقبلة".

وأضاف البيان أن "الوزير بحث مع وفد الشركة الايرانية امكانية تنصيب وحدتين اضافيتين في محطة الصدر الغازية لترتفع طاقتها الانتاجية الى ٦٤٠ ميكاواط"، مشيرا الى ان "الوحدة الثانية ستشغل بعد ايام من تشغيل الوحدة الاولى وبنفس الطاقة الانتاجية".

ولفت المتحدث باسم وزارة الكهرباء الى ان "وزير الكهرباء بحث في مقر الوزارة مع وفد شركة صانير الايرانية للصناعات الكهربائية، بحضور وكيل الوزارة لشؤون التوزيع عامر احمد عبد المجيد، ومستشار الوزارة لشؤون الانتاج عادل حميد، المراحل المنجزة من مشروع محطة الصدر الغازية". موضحا: ان "وزير الكهرباء ناقش مع وفد الشركة الايرانية موضوع احالة تنصيب وحدات محطة دبس الغازية الى شركة صانير وذلك بسبب خبرتها الكبيرة في تصنيع وتنصيب وحدات شركة سيمنس الغازية ذات المنشأ الالماني"، مبينا ان "الشركة الايرانية حاصلة على امتياز من الشركة الالمانية". وبحسب المدرس "تطرق الجانبان الى دور شركة صانير الايرانية في تنفيذ بعض المشاريع في قطاع التوزيع وتحسين الشبكات".

يذكر ان مشروع محطة كهرباء الصدر الغازية من المشاريع الاستراتيجية لمنظومة الكهرباء الوطنية، ويعتبر من الروافد المهمة في زياد الطاقة الانتاجية للمنظومة، ويقع في اقصى الجانب الشرقي لمحافظة بغداد في منطقة الحميدية على ارض مساحتها (٢٥٠) دونماً.

وقد وقعت وزارة الكهرباء عقداً مع شركة صانير الايرانية الحاصلة على امتياز من شركة سيمنس الألمانية لانشاء الوحدتين الاولى والثانية بطاقة اجمالية ٣٢٠ ميكاواط بكلفة ١٥٥ مليون يورو، وستكون وحدتها الاولى جاهزة للعمل (بطاقة ١٦٠ ميكاواط) خلال الايام القليلة المقبلة، على ان تستكمل الاعمال لدخول الوحدة الثانية (بطاقة ١٦٠ ميكاواط) الى العمل بعد شهر من دخول الوحدة الاولى مع نهاية شهر نيسان المقبل، وبذلك تكون القدرة الاجمالية لانتاج المحطة ٣٢٠ ميكاواط ستعزز بها منظومة الكهرباء الوطنية.

ويحتاج العراق بحسب تقديرات وزارة الكهرباء إلى أكثر من ١٢ الف ميغاواط لسد نقصه من الطاقة الكهربائية، في حين يصل انتاجه من الطاقة الكهربائية مع المستورد من دول الجوار الى سبعة الاف ميغاواط.

دراسة بشأن الاستخدام الخاطئ لحمل الحقائب المدرسية

□ بغداد / قيس عيدان

تواصل دائرة الصحة العامة في وزارة الصحة إعداد دراسة متكاملة حول الآثار السلبية والمخاطر الصحية للحمل غير الصحي للحقائب المدرسية "الطريقة الخاطئة لحمل الحقائب المدرسية"، وبينت مدير تعزيز الصحة في الدائرة الدكتورة بشرى عزيز ل(المدى) أمس الاول أن الوزارة اعدت فريق عمل بغية اعداد دراسة متكاملة حول الظاهرة غير الصحية من خلال الاستخدام الخاطئ لحمل الحقائب المدرسية خصوصاً للمراحل الابتدائية . اذ ظهر ت حالات وبعض الاصابات في العمود الفقري وحالات انحناء الظهر لبعض الطلبة ، ونحن كمعنيين في مجال الصحة العامة واجبنا المراقبة واعطاء المشورة من خلال التعاون المشترك ما بين المعنيين في وزارة التربية والمواطن ، واضافت الدكتورة عزيز أن حمل الحقائب بالطريقة الحالية في مجتمعنا غير صحي عموما،حيث وزن المحمول من الكتب والدفاتر وغيرها يفوق كثيراً المسموح به طبياً " ١٠- ١٥٪ من وزن الطالب بعض الحقائب سيئة التصميم فلا تساعد على حماية الظهر. وأشارت الى مشاكل ، تتمثل في الانزلاقات الغضروفية والتمزقات العضلية وانحناءات الظهر.و بعض النصائح العامة حيث أن حمل الحقيبة على الظهر مهم التفكير من قبل التربويين في إنشاء خزائن خاصة لحفظ الحقائب المدرسية بدلا من حملها المستمر بالمدرسة، وفي سياق آخر اكدت وزارة الصحة استمرار العمل المشترك والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لانجاز المرحلة الثانية من مشروع الفحص و السيطرة على نوعية المياه في العراق .

واوضح الدكتور احسان جعفر احمد مدير عام دائرة الصحة العامة في الوزارة بان المشروع يتضمن قيام المنظمات الدولية المتخصصة (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف) بتجهيز الوزارة بنظام المعلومات وادارة المختبرات مع كامل الاجهزة والمستلزمات والمواد الكيمياوية المطلوبة لاجراء التحاليل الشاملة فيما يخص المراقبة والسيطرة على نوعية المياه لغرض توحيد منهجية اجراء التحاليل من الجهات الرقابية والانتاجية وتحقيق الهدف المنشود من توفير المياه النقية بشكل كامل في العراق للاستهلاك المحلي والمشاريع المتعلقة بالمياه من خلال التنقية والفحوصات المستمرة حسب التقنيات والمعايير المعتمدة عالميا . وستشمل العينات جميع مصادر المياه في البلاد مرتكزة بالاساس على تحاليل المواد الهيدروكربونية والمعادن الثقيلة لخطورتها واثرها المباشر على الصحة العامة . ويذكر ان المرحلة الاولى من المشروع نفذت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبمشاركة الوزارات العراقية ذات الصلة وهي وزارة البيئة ووزارة البلديات والاشغال العامة وامانة بغداد ويتم تجهيز المواد المتعلقة بالمشروع من قبل المنظمات الدولية المذكورة ووزارة الصحة وان العمل بالمشروع مدد بسبب الاوضاع الامنية والبيئية في العراق خلال السنوات القليلة الماضية

اليونيسيف : نصف المياه في العراق تضيع هدرا

□ بغداد /وكالات

كشف تقرير لاحدى وكالات الامم المتحدة أمس الاثنين عشية اليوم العالمي للمياه ان نصف كميات الماء في العراق تضيع هدرا في حين لا يتمكن ستة ملايين نسمة من الحصول على مياه الشرب.

واشار صندوق الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف) الى "تقرير دولي يثير احتمال جفاف نهري دجلة والفرات العام ٢٠٤٠ نظرا للتغييرات المناخية وانخفاض كميات المياه والاستخدام المكثف لاغراض الصناعة والاستهلاك المنزلي". واضاف ان "العراق يواجه صعوبات في تحقيق هدفه للتوصل الى تزويد ٩١ بالمئة من المنازل بمياه الشرب بحلول العام ٢٠١٥".

وتابع "اذا كان معدل استهلاك الفرد يبلغ ٣٢٧ لترا من المياه يوميا يعتبر مرتفعا قياسا للمعايير العالمية، فان نصف كميات المياه تضيع هدرا بسبب تقادم البنى التحتية والتسريب وسوء التوزيع". واكد التقرير ان "عراقيا من اصل خمسة، اي ستة ملايين نسمة، لا يمكنه الحصول على مياه الشرب وخصوصا في المناطق الريفية". وافاد ان "نصف مليون طفل يستخدمون مياه الانهر او الجداول في حين يستخدم نحو ٢٠٠ الف غيرهم ابارا مكشوفة او صهاريج المياه". والامراض الناجمة عن تلوث المياه منتشرة في العراق، ففي النصف الاول من العام ٢٠١٠، تم تسجيل ٣٦٠ الف حالة من الزحار الذي يصيب النساء والاطفال.

واكدت الامم المتحدة ان هذه الامراض ناجمة عن تلوث الماء وغياب النظافة، مشيرة الى ان "ما لا يقل عن ٢٥٠ الف طن من مجاري الصرف الصحي تصب يوميا في نهر دجلة مما يهدد مصادر المياه غير المحمية ونظام التوزيع بأكمله".

مختصون في كربلاء يناقشون تحسين الكفاءة الاجتماعية للريف العراقي

□ كربلاء /علي العلاوي

ناقش مختصون في شؤون التخطيط والزراعة كيفية تحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للريف العراقي بهدف نشر الوعي العلمي والتنمية البشرية والتي تصب في صالح تطوير العملية الزراعية من خلال ما تقدمه الدولة من برامج خاصة تساعد على رفع المستوى العام للفلاحين والمزارعين وأهالي الريف بصورة عامة.

وجاءت هذه المناقشة اثر ورشة عمل أقامها قسم الاقتصاد والزراعة في مديرية التخطيط والمتابعة في وزارة الزراعة بالتنسيق مع مديرية زراعة كربلاء والتي تدارست سبل تحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للريف العراقي من قبل الباحث جاسم محمد الهاشمي الخبير الاقتصادي في ديوان وزارة الزراعة وفريق البحث برئاسة مدير زراعة كربلاء المقدسة ورئيس قسم الإرشاد والتعاون الزراعي ومسؤول شعبة التربة والمياه في قسم التخطيط والمتابعة ومسؤول شعبة الإحصاء الزراعي في المديرية بالإضافة إلى مرشحين من كل شعبة زراعية .

و قال مدير الزراعة المهندس رزاق علي الطائي للمدى : إن للبحث العلمي أهمية بالغة في تطوير العملية الزراعية والارتقاء بها حيث يهيئ دراسات ميدانية لمعرفة المعوقات من اجل وضع الحلول المناسبة لها ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة المستوى الاقتصادي للعائلة الزراعية الريفية لمعرفة ما يمكن أن تقدمه الدولة في هذا المجال ووضع البرامج الخاصة التي تساعد على تحسين المستوى المعاشي للفلاح الريفي..

وأضاف انه سيتم تشكيل فريق عمل يضم مدير الزراعة والباحث الهاشمي ورئيس قسم الإرشاد والتعاون الزراعي ومسؤول شعبة التربة والمياه ومسؤول شعبة الإحصاء إضافة إلى مرشحين من كل شعبة زراعية بهدف العمل على إيجاد السبل الكفيلة وتذليل الصعاب ووضع الحلول وتشخيص الأخطاء والعمل على إجراء التجارب والورش والندوات داخل الريف العراقي.

في حين قال الباحث الهاشمي إن ورشة العمل تضمنت دراسة استمارات الاستبيان و التعريف بكيفية ملء الحقول الواردة فيها واخذ البيانات من المزارعين وبيان نوع الحيازات الزراعية التي تشملها الدراسة وقد حددت نسبة ٥٪ لكل نوع من أنواع الحيازة الزراعية التي تشمل المتفرغين الزراعيين وذو و الملكية الخاصة والحيازة حسب القوانين النافذة (١١٧-٣٥-١١٥) وتحديد الاحتياجات التي يتطلبها المشاركون في الدراسة وشرح مبررات المشروع التي تتمثل بمستوى الفقر المتدني للعائلة الريفية مبينا أنه تم إجراء مثل هذه الدراسة سابقا في محافظة ميسان باعتبارها وسط المناطق الجنوبية فظهران محافظة ميسان تعتبر من المحافظات المنكوبة من الناحية الزراعية إذ ظهر أن نسبة ٧٣٪ تحت خط الفقر وقد استغرقت الدراسة ٢٨يوما مبينا إن هذه الدراسة ستنفذ في محافظة كربلاء المقدسة باعتبارها وسط محافظات وسط العراق لافتا إلى انه سيتم إجراء هذه الدراسة في إحدى محافظات وسط الشمال بل ونسعى لدراسة وسط محافظات كردستان العراق في حال حصول موافقة الجهات المختصة..وأشار إلى ان تم الاتفاق مع الموظفين المكلفين بأعمال المسح من الشعب الزراعية بإعداد قوائم من كل شعبة زراعية حسب الحيازات الزراعية لفترة زمنية أقصاها (١٠) أيام كما تم الاتفاق على توفير الاحتياجات اللازمة لإنجاح العمل والتي تشمل توفير وسائل نقل (استكراء سيارات) وتوفير الوقت الكافي لتنفيذ العمل من خلال صدور أمر بتفرغ العاملين المعنيين بالأمر مع توفير القرطاسية اللازمة بالإضافة إلى توفير وجبة إطعام للمشاركين بإجراء الدراسة